مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 52 (خريف 2002)، ص 200
www.palestine-studies.org

ثأر سياسي ذريعته نقد كتاب "بوح في المتاح"

مصطفى الولي*

لقي كتاب "بوح في المتاح" (حوار مع الياس شوفاني أجراه مصطفى الولي وعبده الأسدي) اهتماماً شديداً ومركزاً من قبل الكاتب صقر أبو فخر، دلت عليه، ولو شكلاً، المساحة التي شغلها مقاله "النقدي" بعنوان "الحكمة تأتي متأخرة"، الذي استغرق سبع صفحات ونصف صفحة في "مجلة الدراسات الفلسطينية" (العدد 51، ص 156 – 163).

غير أن منهج التناول الذي اعتمده الكاتب يكشف عن خلفية محددة تفسر مصدر ذلك الاهتمام، وتشي بأغراض النقد، الذي جاء خليطاً من تشكيلة واسعة ومتناقضة من المفاهيم والأفكار والحجج. وقد بُنيت، في تقديرنا، على تحريف للنص واجتزاء لفقراته وبتر لسياقه، ناهيك عن فبركة ما اعتبره الناقد أخطاء في الوقائع والأحداث التاريخية.

قراءة يوجهها الهوى

لقد استخلص "الناقد" من مساحة 254 صفحة سبع نقاط، لم تشغل الفقرات التي تضمنتها في متن الكتاب أكثر من عشرين صفحة تقريباً. ولعلها بتوزعها على مواقع متباعدة في فصول الكتاب، أغرت "الناقد" بالانقضاض على المساحة الكاملة للموضوعات التي طالها الحوار مع الياس شوفاني، وإعدامها خدمة لأغراضه "النقدية".

وكان اختيار "الناقد" لتلك النقاط التي تناولها المتحاورون من مسائل سياسية وفكرية سبق أن تضمنتها الكتب والمقالات والدراسات المنشورة في أوقات سابقة بقلم الشخصية المحاوَرة، محاولة للتقليل من شأن "البوح في المتاح". ذلك بأن من يقرأ تلخيص صقر أبو فخر للكتاب يستنتج أن مضمونه المختصر في النقاط السبع الواردة في بداية المقال هو لزوم ما لا يلزم، لأنها معروفة لدى أولئك الذين قرأوا مؤلفات

(*) كاتب فلسطيني – دمشق.

شـوفاني. لكن الكاتب لم يتوقف عند هذا الحد، بل عمد إلى "نشـل" كلمات مفتاحية من النصوص المقتطفة، خدمة للغاية التي يبغيها من هذا "النقد".

لقد أدار الكاتب "الناقد" ظهره لمحطات الحوار المتعددة بهدف الوصـول إلى تحقيق الانسـجام المفتعل بين تلخيصـه واسـتنتاجاته التي تسـتخف بقيمة الكتاب شـكلاً ومضـموناً. ففي الواقع اسـتغرق الفصـل الأول من الكتاب "شـاهد على النكبة" ثلاثاً وأربعين صـفحة، احتوت تجربة الرجل منذ سـنة 1947 حتى مغادرته الوطن إلى الولايات المتحدة الأميركية لمتابعة الدراسـة هناك (سـنة 1962). لقد تجاهل الكاتب هذا الفصل تماماً، ولم يعرض لما جاء فيه من وقائع وأخبار ولحظات وجدانية. ويمكن أن يكون لهذا التجاهل ما يفسـره أو يسـوغه لو أن منهج الكتابة كان إحاطة سـريعة بمادة الكتاب، أو لو أن الكاتب لا يهوى "التنقيط والتفقيط بلغة المحاسـبين" ("مجلة الدراسات الفلسطينية" – فيما بعد: المجلة – ص 156). وفي الفصل الثاني، "في دروب الثورة من أميركا إلى بيروت"، لم تقع عينا صـقر أبو فخر إلاّ على ما وصـفه بتجاهل شـوفاني لأسـماء العرب الذين كانوا في تنظيم فتح في أميركا "ما دام تحدث عن دوره، فلماذا يخفي أدوار الآخرين؟ لماذا لم يذكر أحداً من هؤلاء العرب الفتحاويين؟" (المجلة، ص 157)، (وسنعود إلى مسألة ذكر الأسماء في الكتاب لاحقاً). واستغرق الفصل الثاني المذكور سـتاً وثلاثين صـفحة من الحوار (ص 61 – 97) انتقى منها الكاتب ما يريد بحسـب هدفه في النقد، وأهمل كل شـيء آخر. إن ما جاء في الفصـلين الأول والثاني، إضـافة إلى الفصـل الأخير "فسـحة أخيرة في الحوار"، جلّه بوح وشـفافية عن أحوال د. الياس شوفاني الشخصية، اجتماعياً وعلمياً ونفسياً. وهذه الأحوال كلها، التي عاشـها شـوفاني في حله وترحاله بين الوطن وأميركا وبيروت ودمشـق، لم تسـترع "انتباه" الكاتب، لأنه لا يبحث موضوعياً عن "الشفافية" وله مقياس خاص به لمفهوم البوح.

تحريف سياسي متعمد

في النقطة السـادسـة من النقاط السـبع التي اختزل الكاتب كل الحوار بها، تتجلى الأغراض السـياسـية من تحريف الأفكار التي جاءت في إجابات شـوفاني خلال الحوار. فمن المعروف أن شوفاني يرفض تماماً ومن حيث المبدأ فكرة التسوية مع إسرائيل، وله رؤيته لطبيعة "الدولة" الإسـرائيلية، التي يعتبرها ثكنة اسـتيطانية تسـتحيل معها التسـويات. أمّا "الناقد" فقرّر في تلخيصـه أن شـوفاني قد تبنى في الحوار فكرة "إمكان طرح مشروع التقسيم كبرنامج نضالي مرحلي" (المجلة، ص 156).

لقد جاء كلام شـوفاني عن مسـألة التقسـيم في سـياق الحديث عن تجزئة الشـعب

الفلسطيني في برامج القيادة، فقال: "لو كان لدى القيادة برنامج آخر [....] وقد ذكرت في السابق مثلاً مشروع تقسيم الأقلية في عام 1947، الذي لم توافق عليه القيادة الصهيونية في حينه، لكان بالإمكان طرحه (أي برنامج القيادة) كبرنامج نضالي مرحلي على الطريق" ("بوح في المتاح"، ص 171). وبخفة يد نشل "الناقد" كلمة أقلية، وصوّر العبارة على العكس من معناها. زد على ذلك أنه أخفى ما ذكره الياس شوفاني في صفحات سابقة من الكتاب عن هذه القضية، حين أشار وهو يرد على سؤال المحاورين: "ما المقصود بمشروع تقسيم الأقلية؟ هو مشروع عُرف بهذا الاسم، وكانت تقدمت به الأقلية من أعضاء الوفد (بعثة الأمم المتحدة) مقابل مشروع الأكثرية. وعلى أرضية مشروع الأكثرية جرى ما جرى بعد تبني الولايات المتحدة له، وتم تمريره في الأمم المتحدة" ("بوح في المتاح"، ص 155). وإذا كان الكاتب يجهل ماهية مشروع تقسيم "الأقلية"، فهو "يقوم على تطوير الانتداب إلى دولة اتحادية مستقلة خلال ثلاثة أعوام، وتكون عاصمتها القدس، وتشتمل على حكومتين مستقلتين ذاتياً."* وهذا يعني دولة ثنائية القومية، تلغي التقسيم الجغرافي والديموغرافي، وتحبط مشروع "الدولة" الإسرائيلية الذي تجسد في نهاية المطاف تحت مظلة مشروع التقسيم الذي طرحته الأكثرية (7 أعضاء من مجموع 11 عضواً) في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. ناهيك عن السياق الذي جاءت فيه الفكرة من الأساس، وهو نقد شوفاني للإدارة القاصرة للصراع في أعوام ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي اتسمت به القيادة الفلسطينية آنذاك (الهيئة العربية العليا) ولم يكن يطرح خياره هو أو برنامجه لحل القضية في وضعها الراهن.

وتحت عنوان "تآمر بتآمر" يتعرض الكاتب (المجلة، ص 158 – 159) لدور الياس شوفاني في مسألة الوحدة مع المجلس الثوري، فيحوك في تفسيره لما حدث رواية ما أنزل الله بها من سلطان. ولعلمه، فإن الحوار السياسي الذي أدارته من جانب "فتح الانتفاضة" لجنة برئاسة الياس شوفاني، ودام نحو ستة أشهر، لا علاقة له البتة باللجنة التي يتحدث عنها، والتي اجتمعت في ليبيا لتعالج مسألة الوحدة التنظيمية، ولم يكن الياس شوفاني عضواً فيها إذ طلب إعفاءه من هذه المهمة بعد أن وضع اقتراحه للبرنامج السياسي. وهمسة في أذن صقر أبو فخر: قَدَما الياس شوفاني لم تطآ أرض ليبيا في حياته قط. والمهم أن المعلومات التي يوردها صقر أبو فخر عن مواقف

(*) أنظر: الياس شوفاني، "الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 507.

الأفراد من هذه المسألة، والغايات الكامنة وراءها، هي من قبيل الرجم بالغيب، وقلب الأمور على رأسها، لتخدم الشكل البدائي من "المؤامرة" التي يتكلم عنها. وما أورده من معلومات عن مواقف الأفراد في قيادة "فتح الانتفاضة" من مسألة الوحدة مع "المجلس الثوري" هو، في أحسن الأحوال، مبني على مصادر معلومات ضللت "الناقد"، وندعوه هو إلى البحث عن الصواب إن أراد الحقيقة.

نقد "التيار الديمقراطي" أم ثأر منه؟

أظهرت العبارات والمقاطع التي بثها "الناقد" في أكثر من موقع على صفحات مقاله، حقداً سياسياً وفكرياً وشخصياً على تجربة "التيار الديمقراطي" في حركة فتح. فبينما قدم الياس شوفاني ملاحظات نقدية في مجريات الحوار لتجربة هذا التيار، الذي تبوأ موقعاً قيادياً وأساسياً فيه ("البوح في المتاح"، ص 86، 95)، ذهب "الناقد" إلى إطلاق عبارات التهكم والإساءة للانتقاص من التجربة، فكتب: "ألم يخبرنا [شوفاني] أن كوادر التيار الديمقراطي كانوا في مواقع مفتاحية في جسم الحركة؟ [....] فكيف طاروا هباء وصاروا سُدى؟"، وأضاف: "ما هذا التطوير العظيم في فهم الماركسية؟! أي أفكار ثاقبة اكتشفها التيار الديمقراطي [....] لماذا أمضى [شوفاني] هذه الأعوام الطويلة، إذاً، في أفياء حركة فتح، ولم يخرج منها مبكراً؟ [....] إن الياس شوفاني لو فعل ذلك [....] لما وجد أحداً ليرافقه، حتى من التيار الديمقراطي المندثر، في هذا التنظيم العتيد [....] كل ما في الأمر أن تجربة (التيار الديمقراطي) استندت إلى ثلاثة مصادر نظرية هي: كتابات الياس مرقص [إقرأ: اليأس يرقص]، وكتابات طاهر عبد الحكيم، والتجربة الفيتنامية" (المجلة، ص 160، 161). وتبدو هنا غلواء الحمى الثأرية لـ "الناقد" في استخفافه بالمفكر العربي الكبير الياس مرقص، وتجرؤه على إلصاق عبارة "إقرأ: اليأس يرقص" بعد ذكر اسمه.

البوح ليس تحللاً من القيم

إن "حجر الغلق" في عمارة مقال "الحكمة تأتي دائماً متأخرة" منحوت على مقاس ذاتي في فهم مقولتي البوح والشفافية. ولهذا السبب قرر "الناقد" أن "لا صلة له [للكتاب] البتة بالبوح في معناه الوجداني الشائع، إنما هو كتاب جدي في السياسة، بل كتاب عبوس من أوله إلى آخره [....] ويطغى عليه عنصر اجتناب الشرور [....] إن الياس شوفاني نفسه، باعترافه، ذو تكوين سياسي متحفظ، فلا يبوح أو يكشف أوراقه أو يعبّر عن مواقفه إلاّ بحسبان وميزان. أمّا الشفافية فهي العنصر المفقود فعلاً" (المجلة، ص

156). لقد كان الأجدر، إذاً، وضع مقاييس البوح والشفافية وفق التكوين الشخصي لمن أقدم على ممارستها وبما يخصه هو. وليس من حق أحد أن يضع مقاييس من الهواجس التي تشغله وتحركه، وأن يُلزم الآخرين بها كي يصبح بوحهم وجدانياً وتصبح شفافيتهم "مبتسمة" و"مفرحة".

حقيقة الأمر أن الياس شوفاني باحث في التاريخ ومفكر في السياسة. والحوار معه في "بوح في المتاح" كان ينشد "تجربة الرجل العملية في المجالات المختلفة، تجربة الحياة ومعها النضال الوطني، وتجربة التحصيل الأكاديمي التي فرضت كثرة الترحال، وبالأساس الخروج من فلسطين، ومن بلدته (معليا)" ("بوح في المتاح"، المقدمة، ص 7). ولعل الطموح الماكث في نفس المحاورين هو أبعد مما جاء في الكتاب. وأعلم علم اليقين أن لدى د. الياس شوفاني الكثير الكثير الذي لم يقله بعد، لا بسبب التحفظ أو الحذر فقط؛ فالكتاب ليس مذكرات ولا هو تأريخ كامل لتجربة طويلة وغنية، وإن احتوى قسطاً من الجانبين.

كان من المفترض أن يجري نقد النص الوارد في الكتاب على خلفية الهواجس التي تحملها الشخصية موضوع الحوار، وبتقدير لموقعها ودورها (الاختصاص العلمي والاهتمام الفكري والسياسي)، مع حفظ حق أي إنسان في أن يحمل هواجسه الخاصة به في بوح مرغوب فيه ومختلف.

ثمة فارق كبير بين الشفافية وإفشاء أسرار الآخرين. فبقدر ما تعني الشفافيةُ العلنيةَ بقدر ما تتطلب ممارستها التزام القيم الإنسانية حين يجري الحديث عن الأفراد الآخرين. وتزداد الحاجة إلى التشديد على تلك القيم إذا كان البوح والشفافية يتعلقان بالأضرار والمخاطر التي قد تلحق بالآخرين جرّاء استسهال بسط المعلومات والوقائع المتصلة بهم. إن ما طالب صقر أبو فخر الياس شوفاني به، وادّعى أنه مقياس "الشفافية" وميزان "الوجدان"، تمحور حول مسألة "أن الكتمان وعدم الإفصاح هما وسيلة من وسائل السرد لدى الياس شوفاني؛ فهو لا ينفك قائلاً: (لا أريد ذكر أسمائهم)، (ولديّ قائمة بأسمائهم)"، و"يُفصح عندما يخدم الإفصاح فكرته. لكنه لا يتوانى عن الكتمان حين لا يخدم الإفصاح أفكاره البتة"، "حسناً! ما دام تحدث عن دوره، فلماذا يخفي أدوار الآخرين؟" (المجلة، ص 157). هنا يقوم الكاتب بارتكاب خطأ ساذج للإيحاء بأن د. شوفاني تجنب ذكر أسماء كثيرة تنكراً منه لدور أصحابها في النضال، وإنه جعل من نفسه محوراً لتاريخ القضية. وباللغة ذاتها التي يهواها الكاتب "لغة المحاسبين – تفقيط وتنقيط" نقف عند الحالات التي أخذ فيها على الياس شوفاني تجنبه ذكر أسماء الأشخاص، وهي:

(1) الشخصيات التي كانت تروج قيام الوحدة بين فتح "الانتفاضة" وجماعة المجلس الثوري.

(2) أسماء القيادات السياسية والكتّاب اليساريين الذين نظروا إلى مقولة "أن الصهيونية هي نتاج البورجوازية اليهودية."

(3) أسماء الأعضاء العرب في تنظيم فتح (إقليم أميركا) وقيادة الإقليم، وتحديداً أمين سر لجنة الإقليم هناك في أواخر الستينات.

(4) الأعضاء الذين اخترقوا تنظيم فتح "الانتفاضة" لحساب جماعة المجلس الثوري.

(5) حالة الاختراق للجنة القيادة في "التيار الديمقراطي" داخل حركة فتح لمصلحة قيادة فتح (عرفات).

(6) الأسماء التي طالها قرار التجميد الذي اتخذه عرفات بحق قيادات عسكرية في القوات، مناهضة لنهجه، وأُخرى أبقى عليها في مواقعها.

(7) أسماء أعضاء من حركة فتح كانوا على صلة سرية به في إبّان معارك الشمال في لبنان (سنة 1984) وهم المقصودون بـ "لديّ قائمة بأسمائهم"، "لا داعي لذكر أسمائهم".

(8) أسماء الكوادر الذين عملوا معاً في "التيار الديمقراطي" ضمن حركة فتح، ثم في تجربة فتح "الانتفاضة".

بقليل من التدقيق في الحالات أعلاه، أو الصدق في التعامل معها، يتبين أن تجنب ذكر الأسماء فيها ليس "إخفاء لدور الآخرين" كما قرر "الناقد"، بقدر ما هو ترفع عن المهاترات في بعض الحالات، أو حرص على هؤلاء الأشخاص، وحذر من كشف أية معلومات عنهم من دون علمهم أو أخذ رأيهم. وقول "الناقد" إن "لا أسرار أبداً في هذه النقطة" لا يُعدُّ حصيفاً، وهو بعيد عن المسؤولية. وإذا أخذناه في أفضل حال نجده مبنياً على وعي قاصر للواقع السياسي والنضالي الفلسطيني، فحواه أن كل شيء انتهى، فلم يعد هناك أي محاذير إزاء الأخطار على مصير الأفراد. يتساءل "ناقدنا": "إذا لم يكن كشف الحقائق ضرورياً الآن، فمتى يصبح ضرورياً إذاً؟ ومن الذي يقرر الأوان الملائم للكشف عن هذه الأمور؟"، إلى قوله: "ها أنا نفسي ذكرت بعضها هنا بلا تحفظ" (المجلة، ص 157). وبدوري أتساءل: من الذي أعطى صقر أبو فخر الحق في تقرير أوان الكشف عن حقائق تتصل بتجربة الآخرين؟ ثم هل أن الحقائق تقتصر على عرض الأسماء لتصبح أكيدة وصحيحة؟ أمّا "نفسه" البواحة فذلك شأنها يمارس بها كما

يشاء وبحسب موقعه في الحياة ومواقفه من قضاياها، وعليه تقع المسؤولية فيما يقول أو يعلن. لكنه بالتأكيد ليس قدوة لأحد في منهجه "الشفاف".

مندوب فاشل للتاريخ

لم يستقر "الناقد" على رأي أو يثبت على موقف في تحديده لطبيعة كتاب "بوح في المتاح"، فهو في رأيه "يعاند [....]، في بعض جوانبه، علم التاريخ [....] والتاريخ [....] يهدف إلى الكشف والإفصاح وتعليل الأحداث [....] والكتمان أو عدم الإفصاح ليسا من طرق التأريخ" (المجلة، ص 156، 157، 158). وفي مكان آخر يكتب: "هو جهد ضروري لتأريخ إحدى المراحل العاصفة في العمل السياسي الفلسطيني [لاحظ تجاهل المراحل المختلفة والأفكار التي تضمنها الكتاب والتوقعات المتعلقة بالمستقبل]، وهو – في الوقت نفسه – سيرة سياسية لواحد من المشاركين في هذه المرحلة. ومع أن السيرة الذاتية، أو السيرة الموضوعية، لا تعدّ من المصادر الأساسية للكتابة التأريخية [....] إلاّ إن الإحساس بالتاريخ لدى الياس شوفاني هو الذي يدفعه إلى ولوج مغامرة التدوين، والمساهمة في تسجيل الأحداث التي مر بها، أو شارك في صنعها" (المجلة، ص 163).

لم يدخل د. الياس شوفاني إلى حوار "بوح في المتاح" بأدوات الباحث أو أستاذ التاريخ، فالكتاب ليس عملاً أعدّه في البحث التاريخي. غير أنه في إجاباته عن الأسئلة لم يعاند علم التاريخ الذي ادعاه "الناقد" إلاّ إذا اعتبرنا أن هذا العلم يجب أن تستغرقه كشوف بالأسماء خلال الوقوف حيال التطورات ووقائع الأحداث. وهي النقطة التي امتعض منها "الناقد"، وأخذ على د. الياس شوفاني تجنبها في أكثر المواقع. أمّا النقطة الأُخرى التي ظن "الناقد" أنه بها وصل إلى ذروة المعرفة بعلم التاريخ، فتتمثل بـ "استخدام لفظة (لو)، لأنها مجرد تعبير عن أمر افتراضي. والمؤرخ لا يفترض وقائع غير موجودة، وإنما يحلل الوقائع الموجودة بين يديه" (المجلة، ص 159). وكان المتحاورون قد استخدموا "لو" في معرض الحديث عن مواقف عدد من الشخصيات الفلسطينية من التطورات الداخلية، "لو" كانت في قيد الحياة حين حدوثها.

هكذا يخلط الكاتب، وعن سابق إصرار، بين "تحريم" استخدام "لو" لاستخلاص اتجاه مغاير لمجرى التاريخ في محطاته الكبرى، وبين "لو" السجالية، التي تساعد في توضيح بعض الأفكار، أو تقدير مواقف بعض الشخصيات التي غيّبها الموت عن لحظة الحدث، وهذا هو شأن الشخصيات التي تناولها الحوار باستخدام "لو" كان أبو جهاد وسعد صايل وحنا ميخائيل (أبو عمر) في قيد الحياة بعد اجتياح سنة 1982، وفي إثر

انفجار الصراع داخل فتح سنة 1983، وبعد اتفاقات أوسلو سنة 1993، فكيف سيكون موقفهم منها؟

يبدو أن "ناقدنا" الذي رفض استخدام "لو" كان يريد نتيجة عكسية لما قدره الياس شوفاني، وخصوصاً بالنسبة إلى موقف أبو جهاد من أوسلو، حين قال إن أبو جهاد ما كان ليوافق على هذا المسار. وقد أوضح شوفاني الأساس الذي بنى عليه تقديره بقوله: "كان أبو جهاد مهتماً بتطوير الانتفاضة، كان يؤمن بأن الكفاح المسلح والنضال يمكن أن يحقق نتائج أفضل" ("بوح في المتاح"، ص 164). أمّا الكاتب فذهب إلى مسألة أُخرى لا علاقة لها بأوسلو، فدوَّن "إنه [أبو جهاد] كان أكثر تشدداً من أبو عمار في حسم (الانشقاق) بالقوة. وما إن اغتالته إسرائيل حتى انقلب الكلام عليه من التبخيس إلى التبجيل" (المجلة، ص 159). هل أراد "الناقد" أن يقول إن أبو جهاد كان سيقف مع أوسلو إذاً فراح يقحم موقفه في إبّان الانشقاق في حركة فتح ليقرنه بموقفه من أوسلو؟! هكذا يتضح من سياق الكلام، وبالتالي فإن الاعتراض على "لو" المحرمة في علم التاريخ هو في حقيقته اعتراض على الموقف الذي قدره الياس شوفاني، أن "أبو جهاد" بطبيعته وما هو معروف عنه ما كان ليوافق مع عرفات على اتفاق أوسلو. ويسأل الناقد "ما علاقة اتفاق أوسلو باغتيال أبو جهاد؟" ليقع في المحظور الذي استهل به مرافعته عن علم التاريخ بصفته "يهدف إلى الكشف والإفصاح وتعليل الأحداث"، فيقول "إن المفاوضات السرية في أوسلو بدأت في أوائل سنة 1993 [....] بينما أبو جهاد اغتيل في 16/4/1988، أي في بدايات الانتفاضة" (المجلة، ص 159، 160). هل توجد إذاً علاقة بين الأحداث الثلاثة: الانتفاضة، اغتيال أبو جهاد، اتفاق أوسلو؟!

ومهما يكن، لماذا تعمد الكاتب "الشفاف" حذف كلمة "أعتقد" أو "باعتقادي" من النص الذي اقتطفه في جميع الحالات المذكورة. لقد كان الياس شوفاني يقدر موقفاً بناء على ما يتوفر لديه من معلومات عن هؤلاء الأشخاص. وهو تقدير يحتمل الصواب والخطأ، لكنه لا يسمح أبداً باتهامه زوراً وبهتاناً بأنه "ضارب مندل ومنجم فصيح" (المجلة، ص 159).

على "شفير" الدقة

يكشف "الناقد" عن شكلانية في القراءة، وراح يُعلّم المتحاورين أن "بن – عامي" لم يكن قائداً للهاغاناه (المجلة، ص 161). ومن يراجع النص في "بوح في المتاح" (ص 27) سيقرأ بوضوح أن ما ذكر هو أن بن – عامي كان قائد الهاغاناه الميداني في

معركة الكابري. وأزعم أن مجال اختصاص الياس شوفاني في تاريخ الصهيونية وإسرائيل السياسي والعسكري كاف وحده ليعلّم "الناقد" بعض التواضع في هذا المجال، ولكي يبتعد عن اللعب على الجمل وعلامات الترقيم في الكتابة. ومدماك آخر يبنيه في عمارته "النقدية" فيقع في هاوية الخلط العفوي أو المتعمد، فالأمر هنا سيان، إذ لا يفرق بين ما قاله شوفاني عن "أن المهم هو اللقاء على أرضية الموقف السياسي، دون الخلاف على الموقف الأيديولوجي" ("بوح في المتاح"، ص 78) ليدلل على طبيعة فتح في علاقاتها الداخلية، وبين الشعار الذي طرحته فتح سنة 1968، في إبّان الاستعداد للسيطرة على منظمة التحرير، وهو: اللقاء على أرض المعركة. ولقد أوقع نفسه في تعمية مقصودة حين أغمض عينيه عن الفقرة الثالثة في الصفحة 109 ("بوح في المتاح") التي تنص على: "كانت وحدة فتح تقوم على الموقف السياسي، وكانت تفاخر بذلك، أي بتحييد الموقف الأيديولوجي."

وفي الختام، التزاماً مني بالشفافية التي يعشقها "الناقد" سأتجنب المجاملة، التي تُعدّ في مواضع من هذا القبيل نفاقاً، لأقول إن ما كتبه صقر أبو فخر عن "بوح في المتاح" لا يعدو كونه ثأراً سياسياً تلطّى خلف كتابة نقدية، وغادر الموضوعية إلى الأهواء الذاتية، في تصفية حسابات قديمة جديدة. ومع ذلك فللمقال فضيلة وحيدة هي التحفيز على قراءة الكتاب. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf